

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخين ٣١ تشرين لأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) و ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ (S/PRST/2011/6) وقرارات مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) و ١٩١٠ (٢٠١٠)، ووفقاً لما هو محدد في الفقرة ٢٠ من القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) التي طلب فيها المجلس مني أن أقدم تقريراً عن جميع جوانب القرار كل أربعة أشهر. ويعرض هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن التطورات الرئيسية في الصومال منذ تقرير المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/675) حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ ويقيم الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالصومال. ويغطي التقرير أيضاً الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فضلاً عن التطورات في أنشطة مكافحة القرصنة بعد تقرير المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/556).

ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفاؤها، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، هجوماً كبيراً في مقديشو ومناطق في جنوب وسط الصومال ونجحت في أن تكسب أرضاً من حركة الشباب. وازدادت المشاورات المتعلقة بسبل إنهاء الفترة الانتقالية، بينما تواصلت الخلافات الدائرة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وأدى الجفاف والعمليات الأمنية المستمرة إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً.

ألف - التطورات السياسية

٣ - تسارعت وتيرة المشاورات المتعلقة بالنظام السياسي الذي سيعقب انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. وعقب قرار الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمؤتمر قمة رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي صدر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ داعياً إلى "الحاجة الملحة لتمديد" فترة ولاية البرلمان، قرر البرلمان الاتحادي الانتقالي في ٤ شباط/فبراير تمديد فترة ولايته لمدة ثلاث سنوات. وفي ٢٧ آذار/مارس، أعلن مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية اعتزامه تمديد فترة ولايته الفعلية لمدة سنة واحدة، حتى آب/أغسطس ٢٠١٢.

٤ - وأدى قرار البرلمان الاتحادي الانتقالي إلى وقوع خلاف بين الرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، شريف حسن شيخ عدن. ورفض الرئيس، مستنداً إلى حكم في الدستور الصومالي لعام ١٩٦٠، التوقيع على مشروع قانون التمديد بحجة أن القرار اتخذ دون إجراء المشاورات المناسبة. وأصر رئيس البرلمان على أن الرئيس ملزم بالتوقيع على مشروع القانون طالما أن الاقتراح تم تمريره بأغلبية الثلثين، وفقاً للميثاق الاتحادي الانتقالي.

٥ - وتشمل شروط التمديد حسبما صدرت، إدخال إصلاحات، من بينها: جعل البرلمان أكثر فعالية؛ الانتهاء من عملية وضع الدستور، وإجراء انتخابات للرئيس ورئيس البرلمان قبل نهاية الفترة الانتقالية. غير أن الرئيس ذكر أنه لا بد أيضاً من تمديد فترة ولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية لتمكينها من إنجاز المهام الانتقالية الرئيسية، لا سيما عملية وضع الدستور وإحلال الاستقرار في الوضع الأمني في البلد.

٦ - وقد أثار قرار البرلمان الاتحادي الانتقالي تمديد فترة ولايته أيضاً رد فعل سلبي من مختلف الشركاء، فضلاً عن خروج مظاهرة صغيرة في مقديشو. وفي ٥ شباط/فبراير، أدانت "بونتلاند" القرار، قائلة إنه قد يمنع البلاد من الانتقال بنجاح إلى ما بعد المرحلة الانتقالية. ووصف الشركاء والأطراف المعنية الدولية تمديد فترة ولاية البرلمان الاتحادي الانتقالي بأنه إجراء من جانب واحد، وقالوا إن القرار اتخذ دون إجراء المشاورات والإصلاحات اللازمة. ويرأس ممثلي الخاص للصومال، السيد أوغسطين ماهيغا، المناقشات التي تجرى مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والأطراف المعنية الإقليمية والشركاء الدوليين بشأن ترتيبات إنهاء المرحلة الانتقالية. وعملاً على تيسير الحوار والتوصل إلى توافق في الآراء بين الصوماليين، دعا الممثل الخاص إلى عقد اجتماع تشاوري ويسر عقده في نيروبي يومي

١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، حضره رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، ورؤساء الإدارات الإقليمية في "بونتلاندا" وغالغودود ومودوغ، وقادة أهل السنة والجماعة، وأعضاء في المجتمع الدولي.

٧ - وقامت الحكومة الاتحادية الانتقالية في كانون الثاني/يناير بتنقيح خريطة الطريق التي وضعتها وأعدت خطة عمل وزارية، وبرنامج عمل للمائة يوم الأولى من ولايتها. بيد أن رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد، أشار في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس، إلى أن حكومته تغير المشهد السياسي في الصومال. وقال إن الحكومة الاتحادية الانتقالية قامت بتحصيل إيرادات أكبر في ميناء مقديشو ومطارها؛ وأنشأت فرقة عمل لمكافحة الفساد؛ وتوسعت في تقديم الخدمات العامة، بما فيها تحسين السلامة العامة، وتقديم خدمات صحية جديدة أو تحسينها، والمدارس، وخدمات إضاءة الشوارع وجمع القمامة. وأشار رئيس الوزراء أيضا إلى إنجازات الحكومة الاتحادية الانتقالية في تسوية النزاع بين عشيرتي سعد (هابرغدير) وعمر محمود (ماجرتين) في المناطق الشمالية من جنوب وسط الصومال و "بونتلاندا". وذكر أن العمليات الأمنية المشتركة التي تجري حاليا مع أهل السنة والجماعة أظهرت أن الاتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنة والجماعة يجري تنفيذه.

٨ - وفي خطوة مفاجئة، قام الرئيس شريف بإقالة قادة الجيش والشرطة والاستخبارات وخدمات السجون في ٧ آذار/مارس. واتهم الرئيس القادة بأنهم فاسدون وقال إن ثمة حاجة لترشيد عمليات الأجهزة الأمنية. وتم تعيين قادة جدد في ٢٩ آذار/مارس.

٩ - وساءت العلاقات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و "بونتلاندا" بعد أن قطعت الأخيرة العلاقات في ١٦ كانون الثاني/يناير ومنعت القيادة السياسية للحكومة الاتحادية الانتقالية وموظفي الخدمة المدنية فيها من دخول إقليم "بونتلاندا" في ٢٣ كانون الثاني/يناير. واتهمت "بونتلاندا" الحكومة الاتحادية الانتقالية بعدم التشاور معها على نحو سليم وعرقلة مشاركتها في اجتماع كان قد خطط له مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في جيبوتي. واتهمت "بونتلاندا" كذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية بعدم الالتزام باتفاق غالكاكيو الذي أبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وبأنها لم تخصص "لبونتلاندا" أموال التنمية التي تلقتها.

١٠ - وقد استمر "بونتلاندا" و "أرض الصومال" كلاهما في تعزيز تقديم الخدمات لسكان كل منهما. وتصاعدت حدة التوتر بين المنطقتين نتيجة القتال الدائر بين قوات "صوماليلاند" والمليشيات التي تنتمي إلى سول سناج - كاين، والتي قيل إنها مدعومة من قبل "بونتلاندا" المجاورة.

باء - الحالة الأمنية

١١ - بدأ هجوم عسكري كبير ضد حركة الشباب في ١٩ شباط / فبراير. وفي مقديشو، حققت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مكاسب كبيرة على الأرض، كما أنها تواصل تحقيقها رغم تكرار الهجمات المضادة. ودمرت شبكة من الأنفاق والخبائض التي تستخدمها حركة الشباب. وأفادت الأنباء بوقوع خسائر كبيرة في الأرواح في الجانبين.

١٢ - وقد ركز الهجوم الذي شنته أهل السنة والجماعة وغيرها من الجماعات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية ضد حركة الشباب في جنوب وسط الصومال على المناطق الحدودية بين إثيوبيا وكينيا والصومال. وركزت الأعمال العدائية في مناطق غيدو وباي وباكول، وكان النزاع المسلح أكثر انتشاراً في بولا حاوا، وبدرجة أقل، على مقربة من بيليتوين ودولو. ومن المتوقع أن تندلع اشتباكات في مدن استراتيجية رئيسية أخرى بمنطقة هيران. ويواصل أهل السنة والجماعة اتخاذ موقف دفاعي في دوشاماريب، مع الاستمرار أيضاً في توفير الضمانات الأمنية للأمم المتحدة وشركائها في الأنشطة الإنسانية من أجل الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها.

١٣ - وقد سيطرت القوات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مدينة دوبلي القريبة من الحدود الكينية، في ٣ نيسان/أبريل. وتردد أن حركة الشباب نقلت معظم قواتها من الحدود الكينية الصومالية لتعزيز دفاعها عن ميناء كيسمايو.

١٤ - وتشير التقارير التي تفيد بوقوع خسائر فادحة في الأرواح وتكثيف جهود التجنيد في صفوف حركة الشباب، إلى أن قدرات المجموعة ربما تكون قد انخفضت بسبب تعرضها للاستنزاف. ولا تزال حركة الشباب تتلقى أسلحة وذخيرة من خلال الموانئ الصومالية الجنوبية، وتحصل على موارد مالية عن طريق الابتزاز، والصادرات غير المشروعة وفرض الضرائب.

١٥ - وفي شباط/فبراير، انفجرت سيارة مفخخة بجهاز تفجير يدوي الصنع أمام منشأة لتدريب قوات الشرطة تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا، من بينهم مدنيون. وفي ٢١ شباط/فبراير، شنت حركة الشباب هجوماً انتحارياً باستخدام سيارة ملغومة على معسكر للشرطة في منطقة حمر جباب. وقتل أحد عشر شخصاً، من بينهم رجال شرطة ومدنيون، كما أصيب ٤٠ آخرون بجروح.

١٦ - وأدت الخلافات حول موارد المياه في منطقة بوهودل المتنازع عليها إلى اندلاع القتال في أواخر شباط/فبراير بين جيش "صومالييلاند" وميليشيات سول - سناج - كاين، وأفادت التقارير بأن هذه الميليشيات تدعمها قوات "بونتالاند". وقد تحقق وقف مبدئي لإطلاق النار منذ شهر آذار/مارس، ساعد عليه انسحاب "بونتالاند" وتدابير بناء السلام التي اتخذتها "صومالييلاند". ومع ذلك، لا تزال بوهودل منطقة عسكرية ويمكن أن يستأنف النزاع مع تزايد المنافسة على موارد المياه والمراعي في المناطق المتضررة من الجفاف.

جيم - القرصنة

١٧ - تزايدت هجمات القرصنة قبالة سواحل الصومال إلى مستويات غير مسبوقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وابتداء من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، شن القرصنة ١١٣ هجمة. وتشير التقارير الواردة من المنظمة البحرية الدولية إلى أن عدد المحتجزين في الصومال، منذ ١٥ نيسان/أبريل، بلغ ٥٥٠ شخصا و ٢٦ سفينة. وما زال مستوى العنف المستخدم من قبل القرصنة فضلا عن نطاقه الجغرافي يتزايد باطراد.

١٨ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قدم مستشاري الخاص المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، السيد جاك لانغ، بعد انتهاء ولايته، تقريره (S/2011/30). وقد سلط فيه الضوء على الحاجة الملحة إلى إنشاء قدرة قضائية فعالة للمحاكمات المتعلقة بالقرصنة في الصومال، واقترح إنشاء محكمة صومالية إضافية خارج الصومال. وأوصى أيضا بأن تنظر الصومال في مراجعة تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالمناطق البحرية بل وتحديثها، إذا لزم الأمر، بمساعدة الأمم المتحدة.

١٩ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، حضرت تدشين المنظمة البحرية الدولية لموضوع يوم الملاحة البحرية العالمي لعام ٢٠١١: "القرصنة: تنسيق الاستجابة"، في لندن.

٢٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، حشدت الأمم المتحدة في لندن، بدعم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ممثلين رفيعي المستوى للحكومة الانتقالية، و "بونتالاند"، و "صومالييلاند" وجنوب وسط الصومال لعقد اجتماع بشأن القرصنة، في إطار "عملية كمبالا". وكان آخر اجتماع من هذا القبيل قد عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠. والتزم ممثلو الأطراف المختلفة بمواصلة تبادل وجهات النظر على نحو منتظم في إطار عملية كمبالا خلال العام الحالي.

٢١ - ويتتبع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما يقرب من ٩٤٠ شخصا صوماليا تم احتجازهم للمحاكمة بتهمة تتعلق بالقرصنة في ١٧ بلدا، معظمهم ألقى القبض عليه العام الماضي. واستمرت كينيا ونيشيل في استقبال مشتبه بهم في قضايا تتعلق بالقرصنة لمحاكمتهم. ومن بين الخطوات الهامة التي اتخذت نحو إعادة السجناء الصوماليين إلى بلدهم، توقيع اتفاق لنقل السجناء بين سيشل و "بونتلاندا" في آذار/مارس، بدعم من الحكومة الاتحادية الانتقالية وتيسير من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشكل هذا الاتفاق وعمل مكتب الأمم المتحدة المتعلق بالسجون في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" خطوة هامة نحو إعادة السجناء الصوماليين إلى بلدهم.

٢٢ - وفي ٢٨ آذار/مارس، سلم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سجنا إلى "صوماليلاند" في هرجيسا يحتجز قراصنة أذنتهم المحاكم في "صوماليلاند"، بالإضافة إلى مجرمين آخرين. وفي السجن بالمعايير الدولية الدنيا، وتبلغ قدرته الاستيعابية ٤٦٥ شخصا، وتم تحديده بتكلفة بلغت ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بتمويل جزئي من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٢٣ - وعقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال اجتماعه العام الثامن في نيويورك في ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، برئاسة تركيا. وشدد الفريق على الحاجة إلى ما يلي، ضمن جملة أمور أخرى: (أ) اتباع نهج شامل لمكافحة القرصنة، من خلال بذل جهود في البر والبحر؛ (ب) اتباع نهج متعددة لمحاكمة وسجن القراصنة، وقادهم ومموليهم؛ (ج) حشد مزيد من الموارد، لا سيما من خلال المساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ (د) قيام أصحاب السفن ومشغليها بتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية التي طورها قطاع النقل البحري؛ (هـ) استمرار وجود استجابة عسكرية قوية؛ و (و) قيام الصومال نفسها بدور حاسم في هذه الجهود، وإصدار السلطات الصومالية وتنفيذها لتشريعات مكافحة القرصنة.

دال - الحالة الإنسانية

٢٤ - بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ودعم سبل الرزق في الصومال ٢,٤ مليون شخص، وهي زيادة نسبتها ٢٠ في المائة مقارنة بالأشهر الستة السابقة. وتأثر الصوماليون سلباً باستمرار انعدام الأمن المدني، والتشرد، وانعدام الأمن الغذائي. وأظهرت الدراسات الاستقصائية التغذوية التي أجريت في الآونة الأخيرة ارتفاعاً مطرداً في المعدلات الإجمالية لسوء التغذية الحاد، لا سيما في جنوب وسط الصومال، وارتفاع هذه المعدلات من ١٧,٩ إلى ٢٥ في المائة في منطقة جيدو ومن ٢٥ إلى

٣٠ في المائة في منطقة جوبا في أقل من ستة أشهر. ويعاني طفل من كل أربعة في جنوب الصومال من سوء التغذية بشكل حاد.

٢٥ - وشكل الجفاف والتراع الأسباب الرئيسية لوقوع حالات تشريد جديدة. فقد شرد نحو ٥٥ ٠٠٠ شخص بسبب الجفاف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويتوجه الكثيرون إلى المناطق الحضرية بحثاً عن المساعدة. وأدى تفاقم انعدام الأمن في العديد من أنحاء جنوب وسط الصومال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إلى المزيد من حالات التشريد. وأسفر القتال في بولا حاوا عن نزوح السكان إلى إثيوبيا وكينيا، وإن كان معظمهم قد عاد إلى بولا حاوا وقت إعداد هذا التقرير.

٢٦ - وفي مقديشو، شرد نحو ١٦ ٠٠٠ شخص في أول شهرين من السنة بسبب ضراوة المعارك. وتم تأكيد وقوع إصابات بالكلوليرا في مقديشو في آذار/مارس.

٢٧ - ويؤدي احتدام النزاع في جنوب وسط الصومال إلى تفاقم المعاناة التي يسببها عدم هطول أمطار كافية أثناء الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر (أمطار الشتاء). ومن المتوقع أن تكون مستويات هبوط الأمطار هزيلة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه (أمطار الصيف). بما قد يسفر عن المزيد من تدهور الأمن الغذائي، لا سيما في جنوب وسط الصومال.

هاء - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٢٨ - وفقاً لما أفادت به مصادر المستشفيات في مقديشو، قتل ٦٢ شخصاً وأصيب ٢٣٢ آخرون خلال الأسبوعين الأولين من الهجوم الذي حصل في شباط/فبراير. ولا تتيح المعلومات المتوافرة في معظم الأحيان توجيه الاتهام بشكل نهائي إلى أي من الطرفين. وأفادت الأنباء بأن حركة الشباب قد شنت هجمات متعددة وعشوائية على المدنيين، بما في ذلك عن طريق القصف، في انتهاك للقانون الإنساني. وأدى ضعف القيادة والسيطرة على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وهشاشة دمج الميليشيات والفصائل العشائرية إلى سلسلة من الأحداث أسفرت عن حدوث خسائر بشرية في صفوف المدنيين. وقتل ١٦ شخصاً على الأقل أثناء تبادل لإطلاق النار بين قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في كانون الثاني/يناير. وأعربت الحكومة علناً عن أسفها لهذا الحادث واعتقلت خمسة أشخاص.

٢٩ - ولم تشهد حالة حقوق الإنسان تحسناً في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وتلقى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقارير عن ست حالات إعدام دون محاكمة على الأقل، معظمها بسبب صلات مزعومة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتلقى هذا

المكتب أيضاً ادعاءات عن وقوع حالات تعذيب وضروب أخرى من العقوبات اللاإنسانية، بما في ذلك ثلاث عمليات بتر للأطراف وخمس حالات تعرض فيها أشخاص للجلد.

٣٠ - وقد يسرت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى السلطات الصومالية بشأن إعداد التقرير الوطني الذي تقدمه إلى الاستعراض الدوري الشامل. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أيضاً، بالتعاون مع جيبوتي وإيطاليا، حلقة عمل عن الاستعراض الدوري الشامل من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ في جيبوتي، حضرها سبعة وزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٣١ - وركزت لجنة حقوق الإنسان في "صوماليلاند" على الشكاوى الواردة بشأن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وفي "بونتلاندا"، تحسنت العلاقات بين وسائط الإعلام والإدارة عقب الإفراج عن صحفيين مسجونين. غير أن أكثر من ٢٥٠ شخصاً، أغلبهم من الرجال المشردين داخلياً من جنوب وسط الصومال، أُلقي عليهم القبض في بوساسو منذ كانون الثاني/يناير، أو اعتقلوا عند نقاط التفتيش في غاروي وأحضروا إلى غالكاسيو بهدف الحيلولة دون تسلل حركة الشباب إلى المنطقة.

٣٢ - ووردت تقارير مهمة عن وقوع أعمال العنف الجنسي في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وهي أعمال تعترف هاتان المنطقتان بأنها إجرامية. وأفيد عن وقوع نحو ١٤٠ حادثة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى بداية آذار/مارس، شملت ٩٩ حالة اغتصاب. وجرت معاناة معظم هذه الحالات من خلال نظام القانون العرفي. وقد تؤدي التسويات التي يتم التوصل إليها خارج إطار المحكمة إما إلى زواج الضحية بالمعتدي عليها أو إلى عزلها عن المجتمع. والتقى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، خلال الزيارة التي قام بها إلى "صوماليلاند" و "بونتلاندا" في شهر شباط/فبراير، بالمنظمات النسائية والناجيات من هذا العنف. وأشارت المنظمات والناجيات إلى أن النظام العرفي لا يكفل إنصاف الضحايا على النحو السليم مع أنه يسهم في كفالة إقرار السلام بين العشائر.

واو - حماية الأطفال

٣٣ - لا يزال انتشار تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة منتظمة في النزاع المسلح الدائر في جنوب وسط الصومال مدعاة للقلق الشديد. وتكتسب أنماط تجنيد الأطفال طابعاً أكثر عدوانية إلى حد كبير من جانب حركة الشباب. ووقت إعداد هذا التقرير، أفادت الأنباء عن احتجاز ٨٠ منشقاً من حركة الشباب، نصفهم من الأطفال، في منطقة "تجميع" تابعة للحكومة بمقديشو. وسمح لبعثة قامت بها فرقة العمل المعنية بالمنشقين إلى مقديشو في الفترة

من ١٩ إلى ٢٦ آذار/مارس بالاجتماع بهؤلاء المنشقين. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للحصول على دعم الحكومة من أجل السماح بوصول الشركاء في مجال حماية الأطفال لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية واستيفاء المعايير الدولية الأساسية للحماية، بما في ذلك الفصل الفوري للأطفال عن الراشدين.

٣٤ - ونتيجة للأعمال العدائية، أفيد عن مقتل ٨ أطفال وتشويه ٦٩ طفلاً، معظمهم في مقديشو. وأفيد أيضاً عن وقوع ثلاث وخمسين حالة اغتصاب وعنف جنسي ضد الأطفال، أغلبهم في "صوماليلاند" حيث تزيد القدرة على رصد هذه الحالات والوصول إليها.

٣٥ - وفي متابعة للزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة إلى الصومال وكنيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جرى تعيين وزير دولة منسقاً لحماية الأطفال وحقوق الإنسان في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. غير أن الأطفال لا يزالون في عداد قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والمليشيات الحليفة لها. ويتخذ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تدابير لبناء قدرته على حماية الأطفال، تشمل، فيما تشمل، مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على وضع معايير الفرز وإجراءاته لتقدير سن المجندين.

ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

ألف - الدعم الدولي

٣٦ - أيد مؤتمر الاتحاد الأفريقي، خلال دورته العادية السادسة عشرة التي عقدت في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الصومال والمتعلق بضرورة تمديد ولاية البرلمان الاتحادي الانتقالي. وكرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي دعوته إلى مجلس الأمن لتوفير المزيد من الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاضطلاع بمسؤولياته الكاملة إزاء الصومال، بما في ذلك توفير التمويل عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل دفع بدلات القوات وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وعلاوة على ذلك، دعا هذا المؤتمر الأمم المتحدة إلى نشر عملية تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال على المدى الطويل.

٣٧ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قمت، مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الصومال في أديس أبابا. وترأس هذا الاجتماع رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ميليس زيناوي. وأكد المشاركون من جديد على ضرورة إنجاز مهام الانتقال المتبقية، مع مراعاة الموعد النهائي، وهو ٢٠ آب/

أغسطس ٢٠١١. وذكر رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أنه يجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت من عملية السلام وأنه ينبغي أن تظل المؤسسات الانتقالية قائمة بعد آب/أغسطس ٢٠١١. ودعا المشاركون إلى الوحدة والتلاحم بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل توسيع نطاق التوعية والمصالحة السياسية للحكومة الاتحادية الانتقالية وإنجاز المهام الانتقالية، لا سيما عملية وضع الدستور. ودعوا أيضاً إلى زيادة المساعدة الدولية وتنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وزيادة إمكانية إيصال المعونة الإنسانية.

٣٨ - ونظمت المملكة المتحدة مؤتمراً بشأن الصومال في ولتون بارك في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير. وناقش المشاركون في هذا المؤتمر، الذي حضره ممثلي الخاص، سبل إنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال. وطغى على المناقشات القرار الذي اتخذته البرلمان الاتحادي الانتقالي مؤخراً بتمديد ولايته. ووافق المشاركون على ضرورة سيطرة الصوماليين على العملية الانتقالية وقيادتها، مع استمرار دعم المجتمع الدولي.

٣٩ - ووقع كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على استراتيجية إقليمية مشتركة في ٢٣ شباط/فبراير. وتحدد هذه الاستراتيجية المسائل والتحديات السياسية والأمنية والإنسانية، وكذلك المؤسسية والمالية المشتركة التي تؤثر في عملية السلام الصومالية وإدارة المرحلة الانتقالية. وقد أعدت هذه الاستراتيجية لتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين المؤسسات الثلاث وكذلك مع المجتمع الدولي والشركاء الآخرين.

٤٠ - وفي ١٠ آذار/مارس، كرر الممثل الخاص للصومال لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الطلبات التي وجهتها منظمته إلى مجلس الأمن، بما فيها منح الإذن بإجراء عمليات الردع البحري والمراقبة الجوية منعاً لدخول مقاتلين أجانب إلى الصومال وإيصال الذخائر والمعدات إلى الجماعات المسلحة.

٤١ - وفي ٢١ آذار/مارس، وافق مجلس خارجية الاتحاد الأوروبي على أن يكون الدعم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية مستقبلاً، بما في ذلك دفع مرتبات لأعضاء البرلمان، مشروطاً بإحراز التقدم في مجال الإصلاح وأداء المهام الانتقالية. وأكد المجلس أنه على استعداد للمساهمة في تنفيذ برنامج إصلاحي متفق عليه للمؤسسات الاتحادية الانتقالية على أساس مقاييس متفق عليها واضحة مع جدول زمني للتنفيذ. وأشار أيضاً إلى أنه يسعى إلى تعزيز الدعم لمناطق الصومال الملتزمة بالسلام والاستقرار والديمقراطية.

باء - عملية وضع الدستور

٤٢ - واصلت الأمم المتحدة دعم المساعي التي تبذلها الصومال من أجل وضع دستور جديد. وفي الأشهر القليلة الماضية، أجرى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مشاورات مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين للاتفاق على خريطة طريق من أجل وضع اللامسات الأخيرة في مشروع الدستور. ودارت هذه المناقشات إلى حد كبير حول تحديد المسائل ذات الأولوية والمسائل الخلافية للتشاور بشأنها مع الشعب الصومالي، وطرائق إقرار مشروع الدستور وخطة التنفيذ.

٤٣ - وتم الاتفاق على خريطة طريق سياسية تبين الخطوات العامة لمختلف عناصر هذه العملية. وتحدد هذه الخريطة ثلاث ركائز لنجاح إنجاز مشروع الدستور. وتتمثل الركيزة الأولى في مشاركة القيادات السياسية للبلد وانخراطها ودعمها النشطين على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتتمثل الركيزة الثانية في قيادة الشعب الصومالي لهذه العملية. ويجب أن تتمخض عملية وضع الدستور عن دستور يؤيده الصوماليون ويعبر عن تطلعاتهم ويعكس آرائهم. أما الركيزة الثالثة فهي مواصلة الالتزام بعملية السلام. وتقوم عملية وضع الدستور الصومالي أساساً على المصالحة وبناء السلام وبناء الأمة. ويجب أن تقوم هذه العملية بمصالحة الصوماليين وتوحيدهم في سبيل قضية مشتركة.

جيم - الجزاءات المستهدفة

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في ٩ شباط/فبراير وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١١.

٤٥ - وخلال الاجتماع الذي عقد في ٩ شباط/فبراير، عرض منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إحاطة منتصف المدة التي قدمها الفريق إلى اللجنة، عملاً بالفقرة ٦ (ي) من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠)، والتي ركزت على مجموعة من التهديدات للسلام والاستقرار، وكذلك على مواصلة انتهاكات الحظر الشامل والكامل لتوريد الأسلحة. وأشار إلى أن حركة الشباب تحولت إلى كيان علني وقائم بذاته إلى حد كبير، يحصل على إيرادات كبيرة من فرض الرسوم، ولا سيما في ميناء كيسمايو. وأبلغ اللجنة أن الفريق قد لاحظ أيضاً بقلق تزايد أنشطة شركات الأمن الخاصة في انتهاك حظر توريد الأسلحة.

٤٦ - وفي ١١ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التقرير الثالث الذي يقدمه منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية من أجل الصومال كل ١٢٠ يوماً (S/2011/125)، عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠). وشدد منسق الشؤون الإنسانية في تقريره على أن استمرار حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة في الصومال قد تفاقم بسبب حدة القتال وطول أمده، وانعدام الأمن المدني، ومواصلة تشريد السكان، وانعدام الأمن الغذائي بسبب شح الأمطار.

٤٧ - وقدم رئيس اللجنة التقرير الذي يقدمه كل ١٢٠ يوماً، عملاً بالفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، إلى مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٧٢ (٢٠١١) الذي يمدد بموجبه "المساعدة الإنسانية الاستثنائية" الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) لستة عشر شهراً.

رابعاً - تنفيذ القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)

ألف - إنشاء وجود للأمم المتحدة في الصومال مع وجود غير ملموس في مقديشو

٤٨ - ما زالت الحالة الأمنية العامة في مقديشو غير مستقرة وعدائية، وتؤثر بذلك على السير الآمن لعمليات الأمم المتحدة. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل قصف المدينة بقذائف الهاون والمدفعية؛ وانفجار الأجهزة المتفجرة المرتجلة الموضوعة على جانب الطريق أو المحمولة على مركبات أو التي يحملها مفجرون انتحاريون؛ وتواصلت الاشتباكات المسلحة؛ والهجمات بالقنابل اليدوية والهجمات من بُعد. ولا يزال هناك خطر كبير جدا يحدق بالبعثات داخل مقديشو، ولا سيما خارج منطقة مطار عدن - عدي الدولي. غير أن المكاسب الإقليمية الأخيرة التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية حدّت بدرجة كبيرة من احتمال تعرض المطار والمناطق المتاخمة له لنيران غير مباشرة وهجمات بقذائف الهاون.

٤٩ - وانفجرت ثلاثة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة واكتُشفت عدة أجهزة أخرى في مقديشو في أوائل عام ٢٠١١. وزادت الهجمات بالقنابل اليدوية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والمرافق التي تشغلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، لا تزال العمليات الإنسانية في مقديشو مقتصرة على الأنشطة الأساسية لإنقاذ الحياة.

٥٠ - وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، وجّه إلي رئيس الوزراء محمد رسالة بشأن وجود الأمم المتحدة في الصومال. وحثّ على نقل مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها إلى الصومال في غضون ٩٠ يوماً للمساعدة في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. واستجابة لهذه

الدعوة، التقى ممثلي الخاص برئيس الوزراء، وأعرب عن التزام الأمم المتحدة بتعزيز وجودها في البلد، وبخاصة في مقديشو، بمجرد أن تسمح بذلك ظروف الأمن والسلامة. ويرابط حاليا ٨٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك العاصمة.

٥١ - وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدم كبير في إنشاء وجود غير ملموس للأمم المتحدة في مقديشو منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ووافقت إدارة شؤون السلامة والأمن على أماكن إقامة إضافية تستجيب لمعايير السلامة المطلوبة، داخل المنطقة الخاضعة لحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في المطار الدولي. وفي كانون الثاني/يناير، رُفع الحد الأقصى لموظفي الأمم المتحدة الدوليين المأذون به في مقديشو من ١٤ إلى ٥٢ موظفا. وتحتفظ حاليا دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بموظفين دوليين يعملون بالتناوب، وعادة ما يتراوح عددهم في المتوسط بين ٢٤ و ٢٨ موظفا في اليوم.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، يواصل مجمع الأمم المتحدة المشترك، ومجمع اليونيسيف، ومرفق برنامج الأغذية العالمي في ميناء مقديشو، توفير أماكن إقامة ومكاتب لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين. ويعمل حاليا نحو ٦٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في مقديشو ويعيشون فيها، ونصف هؤلاء تقريبا موظفون دوليون يقيمون في المطار الدولي لدواعي أمنية.

٥٣ - وواصل المكتب السياسي نقل الموظفين الدوليين إلى مناطق أخرى لزيادة عدد الموظفين الوطنيين هناك. وبدأت عمليات النقل أساسا إلى هرجيسة في "صوماليلاند"، وغاروي في "بونتلاند".

جهود تحقيق الاستقرار في مقديشو وإعادة إعمارها

٥٤ - وتماشيا مع النهج الاستراتيجي الثلاثي المسارات المتبع في السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والإنسانية والإنعاشية، وبالنظر إلى المكاسب التي تحققت مؤخرا في مجال الأمن، كثف ممثلي الخاص جهوده لتنسيق خطط الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الانتعاش والاستقرار في مقديشو. وفي إطار هذا النهج المتكامل، تجري مشاورات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للاتفاق سوية على الأولويات التي من شأنها أن تعود بأكبر قدر من النفع على سكان مقديشو. وتتواصل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعبئة ما يلزم من الموارد والدعم لتحقيق انتعاش فوري.

٥٥ - وتقوم الأمم المتحدة بتوفير الخبرة التقنية والدعم المالي والموظفين لوزارات المالية والأشغال العامة والداخلية (التي تشمل الآن الشؤون الإنسانية) التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، ولإدارة بنادير. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بإصلاح وتجهيز مكاتب وزارتي العدل والمالية.

٥٦ - وتوفر الأمم المتحدة فرص عمل لنحو ٢ ٥٠٠ عامل في مقديشو لإصلاح البنية التحتية الأساسية، ومن ذلك على سبيل المثال أحد المستشفيات، وأحد مكاتب الإدارة المحلية، والأسواق والمدارس والطرق. و ٤٠ في المائة تقريبا من هؤلاء العمال هم من النساء. وتقوم الأمم المتحدة أيضا بدعم إدارات المقاطعات في مقديشو لتنفيذ مشاريع إنمائية بالتشاور مع المجتمعات المحلية.

٥٧ - وستواصل الأمم المتحدة توفير التدريب والمعدات واللوازم، وستدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في أداء دور تنظيمي أقوى في مقديشو كي يتسنى ضمان جودة الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع الخاص. غير أن هذه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة محدودة بسبب الافتقار إلى تمويل يتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة.

باء - استعراض الاستراتيجية المتبعة في الصومال ونهج الأمم المتحدة المنسق

٥٨ - استمر التحسن في التعاون بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. واستجابة للطلب الذي قدّمته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لوضع إطار استراتيجي متكامل بشأن الصومال، قام ممثلي الخاص، والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومدير مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، بوضع الإطار في صيغته النهائية من خلال عملية تشاور مع نطاق أعرض من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وقاموا بإعداد تحليل مشترك للحالة في الصومال، وتحديد رؤية مشتركة للأهداف الاستراتيجية الرئيسية الخمسة والنتائج الخمس ذات الأولوية لتوطيد السلام خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

٥٩ - والمجالات الرئيسية للنهج المشتركة هي: (أ) ضمان وجود اتفاق واسع النطاق على نظام سياسي جديد يتمتع بقدر أكبر من الشرعية؛ (ب) ودعم هياكل حوكمة تعمل بفعالية أكبر بما يحفز على تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية؛ (ج) وتحسين سلامة المجتمع وأمنه في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك في "صوماليلاند" و "بونتلانند"، وفي جليجادود ومدج في المنطقة الوسطى الجنوبية من الصومال؛ (د) ومواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوسيع نطاقها، مع اتباع نهج تراعي ظروف النزاع؛ ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية المعنية في وضع

سياسات واستراتيجيات اقتصادية وطنية تتيح تحقيق نمو عادل وتعالج الأسباب المباشرة للنزاع. وسيخضع الإطار الاستراتيجي المتكامل للرصد على أساس ربع سنوي.

جيم - تعزيز العملية السياسية

٦٠ - مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، كثف ممثلي الخاص مشاوراته مع مختلف الشركاء والأطراف المعنية بعملية السلام في الصومال. وسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إنهاء المرحلة الانتقالية وبشأن النظام السياسي المقبل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار ممثلي الخاص مقديشو ثلاث مرات لإشراك قيادات المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وحثّ القادة على أن يبقوا متحدين ويركزوا على تنفيذ المهام الانتقالية الأساسية. وقام ممثلي الخاص، منذ توليه هذا المنصب، بزيارتين إلى "صوماليلاند" و "بونتلاند" للتشاور مع القيادة. ويعتزم مواصلة زيارة المنطقتين بصفة منتظمة.

٦١ - وفي ١٠ آذار/مارس، طلب مني مجلس الأمن (انظر S/PRST/2011/6) تقييم الجهود التي تبذلها المؤسسات الاتحادية الانتقالية للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية، بالتشاور مع المجتمع الدولي. وأهاب بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تجري مشاورات بناء وأكثر انفتاحاً وشفافية تساعد على توسيع نطاق الحوار والمشاركة السياسيين بما يتماشى وروح اتفاق جيبوتي. وسيواصل ممثلي الخاص إجراء مشاورات تهدف إلى إيجاد توافق في الآراء بين الصوماليين بشأن تحديد ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية ومسؤوليات كل طرف من الأطراف المعنية دون استثناء.

٦٢ - وعملاً على توسيع نطاق أنشطة التواصل مع الجماهير في الصومال، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالتعاون مع المنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية والمجلس الأفريقي للزعماء الدينيين، بعقد الاجتماع الثاني مع زعماء الصومال الدينيين والتقليديين في جيبوتي في شباط/فبراير. وأعرب المشاركون عن استيائهم من عدم وجود آليات تمكّن السكان من مساءلة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وعدم توفير الخدمات الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي، والافتقار إلى آلية للتشاور مع شيوخ وزعماء العشائر بشأن عملية المصالحة الوطنية. ودعوا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى اعتماد ولاية أوسع نطاقاً لحماية المدنيين. ويندرج هذا الاجتماع في إطار عملية تشاورية ستستمر على مدار السنة. وعقد موظفو المكتب السياسي اجتماع متابعة في مقديشو في آذار/مارس، أوضح خلاله زعماء المنطقة الوسطى الجنوبية في الصومال رؤيتهم بشأن الاجتماعات المقبلة للشيوخ.

٦٣ - وفي آذار/مارس، قام المكتب السياسي برعاية المؤتمر الأول للأئمة والزعماء الدينيين من جميع المناطق، وهو مؤتمر نظمته "صوماليلاند". وناقش المشاركون مجموعة من الشواغل المشتركة، من بينها الإرهاب، وتعزيز الوحدة الوطنية، والمفاهيم والقيم الإسلامية.

دال - التقدم المحرز صوب تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٦٤ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٤ (٢٠١٠) الذي طلب بموجبه المجلس إلى الاتحاد الأفريقي زيادة القوام المأذون به لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من ٨ ٠٠٠ جندي إلى ١٢ ٠٠٠ جندي، أعادت بوروندي وأوغندا تأكيد التزامهما بنشر القوات الإضافية البالغة ٤ ٠٠٠ جندي. وكخطوة أولى، نشرت بوروندي قوات إضافية قوامها ١ ٠٠٠ جندي في الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠١١، ليصل قوام البعثة إلى نحو ٩ ٠٠٠ جندي. ويتواصل التنسيق والإعداد لنشر الكتائب الإضافية بين البلدان المساهمة بقوات، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والشركاء الآخرين. وفي حين يتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مهمة التنسيق الميداني مع البلدان المساهمة بقوات والشركاء بشأن الدعم المقدم للبعثة، فإن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي يدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في تخطيط وإدارة عمليات البعثة، بما في ذلك مساعدتها في تكوين القوات. وقد شارك المخططون العسكريون للمكتب في عدد من الزيارات وعمليات التفتيش السابقة لنشر الوحدات لكفالة إدماج القوات بسلسلة ضمن الوحدات المنتشرة.

٦٥ - ويواصل مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم مجموعة من خدمات الدعم اللوجستي للبعثة، تشمل اللوازم والمعدات الأساسية، والأعمال الهندسية وأعمال البناء، والخدمات الطبية، وخدمات الطيران والنقل، وتعزيز القدرات في مجال الاتصالات الاستراتيجية والتكتيكية، والدعم الإعلامي، والتدريب. غير أنه ما زالت هناك ثغرات حيوية في هذه الخدمات، تؤثر سلباً على فعالية البعثة. ويمكن استخدام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتوفير الأموال اللازمة لسد هذه الثغرات الحيوية.

٦٦ - وركزت مشاريع البناء المدعومة من مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي على خمسة مواقع آمنة للبعثة في مقديشو. وشرع المفاوضون المتعاقدون مع المكتب في تشييد الطرق الساحلية الرابطة بين المطار والميناء، وقاموا بإصلاحات كبيرة في أحد مستشفيات المستوى الثاني التابعة للبعثة.

٦٧ - ويجري العمل على توفير مكاتب وأماكن إقامة تستجيب لمعايير العمل الأمنية الدنيا المؤقتة للموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة في موقع مشترك مع القوة المؤقتة للبعثة في مقر هذه القوة. ويجري تشييد المقر الدائم، الذي سيأوي العناصر الثلاثة للبعثة، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة. ويُتوقع الانتهاء من تشييد المكتب الدائم والمباني المخصصة لاجتماعات كبار الشخصيات بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، في حين أنه من المقرر الانتهاء من باقي المرافق بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٦٨ - وقام مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، وفقاً للولاية الموكلة إليه، بتكثيف وتيرة دعمه اللوجستي خلال الهجمات العسكرية المدعومة من البعثة، التي بدأت في شباط/فبراير. وزاد المكتب من عمليات النقل البحري للمواد الأساسية والنقل الجوي للاحتياجات التشغيلية العاجلة، إذ قام بتسليم مواد دفاعية إضافية وتسعة أطنان من الإمدادات الحيوية. وخلال هذه الفترة، قام المكتب بتسيير ٥٨ رحلة من رحلات الإعادة إلى الوطن والإجلاء الطبي والنقل من مقديشو إلى كينيا وجيبوتي وبوروندي وأوغندا وجنوب أفريقيا. كما نُقلَ المكتب جواً ٢٥٨ فرداً من أفراد البعثة المصابين، ونُقلَ رفات القتلى إلى بوروندي وأوغندا.

٦٩ - واتخذت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مجموعة من الإجراءات لتقييد العمليات التي قد تلحق ضرراً عشوائياً بالمدنيين، وذلك من خلال صقل سياستها بشأن استخدام النيران غير المباشرة. وفي شباط/فبراير، أوفد الاتحاد الأفريقي فريقاً من الخبراء الدوليين إلى مقديشو لتقييم ممارسات البعثة فيما يتعلق بالنيران غير المباشرة، وذلك بهدف تخفيف حدة الضرر الذي قد تلحقه بالمدنيين وتقديم تعويضات عن الخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال عمليات القتال. ووافقت البعثة عموماً على توصيات الفريق التي تقتضي تعزيز القدرات، الأمر الذي يستلزم توفير دعم دولي وموارد إضافية للقوة. كما أن دعم الجهات المانحة للنهج الشمولي المقترح لتحسين عمليات البعثة وتخفيف الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين يعد أمراً ضرورياً.

٧٠ - وعزز مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي دعمه للبعثة في مجال الاتصالات الاستراتيجية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها البعثة للتصدي بفعالية للخسائر البشرية في صفوف المدنيين. وإذاعة بار كولان، التي تبث برامجها على مدار الساعة في مقديشو، هي واحدة من المحطات الإذاعية الثلاث الأكثر شعبية، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام. ويوجد فريق دعم إعلامي بشكل دائم في موقع مشترك مع البعثة في مقديشو. وقد وضع المكتب السياسي ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي آلية تنسيق لمواءمة تخطيط وتنفيذ

الأنشطة الشاملة في مجال الاتصالات الاستراتيجية، وذلك في إطار دعم الجهود المبذولة لإحلال السلام والأمن في الصومال.

٧١ - وساعد مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي البعثة في تعيين موظفين مدنيين، وتعزيز مكاتبها الإعلامية، وتحديث استراتيجيتها المتعلقة بالاتصالات وتلك المتعلقة بحماية المدنيين.

هاء - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية للأمن الوطني

السياسات والتنسيق

٧٢ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير، عقدت اللجنة الأمنية المشتركة اجتماعها السابع في جيبوتي، واتفقت على أولويات تطوير قطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية. وأوصت اللجنة الأمنية المشتركة بمراجعة خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار، التي ستعتمد في غضون ستة أشهر. ومن شأن هذه العملية النظر في التهديدات الحالية وتحليل المخاطر، وفي توصيات تقييم قطاع الأمن لعام ٢٠١٠. وسوف تركز الأفرقة العاملة التقنية الأربعة التابعة للجنة على الأولويات، بما في ذلك تحقيق العدالة، والمؤسسات الإصلاحية، ونزع السلاح والانتعاش والإجراءات المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسلح، على أساس جدول زمني يتم الاتفاق عليه ومعايير قابلة للتنفيذ. وفي أوائل هذا العام، أجرى فريق مكون من ١٨ خبير أممي وعسكري صومالي في الشتات تقييما على مدى شهر لقطاع الأمن، بدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وسوف يشكل تقريره أساسا لمراجعة الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار.

الجيش

٧٣ - يواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير قواتها المسلحة وفقا لأحكام اتفاق جيبوتي للسلام. وتتيح الاجتماعات الدورية التي يعقدها الفريق العامل العسكري التقني التابع للجنة التنسيق والتعاون الأمني المشتركة تقديم المشورة الاستراتيجية، وتسهيل المساعدة الدولية وتعزيز شراكات فعالة. وقد انتهت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في أوغندا من تدريب ١٠٠٠ مجند صومالي في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتم نشر هذه القوات في وقت لاحق في مقديشو، وهي توجد حاليا في مخيم الجزيرة لتلقى تدريبات على الإدماج تحت إشراف بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد بدأ تدريب الدفعة الثانية المكونة من ٩٨٦ مجندا

في شباط/فبراير. وبالانتهاء من تدريب هذه الدفعة الثانية، تكون بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي قد أكملت مهمتها.

٧٤ - وقد أبدت جيبوتي رغبتها في نشر ٣٠٠ مدرب لمساعدة الصومال على إعادة تشكيل وتدريب مؤسسات قوات الأمن الوطني.

٧٥ - ويتم دفع رواتب أفراد الجيش الصومالي بانتظام بفضل التمويل الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. ولمعالجة التغيرات المتكررة في الرواتب، قدمت الولايات المتحدة المساعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية في استحداث قاعدة بيانات للإحصائيات الحيوية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

الشرطة

٧٦ - تم الانتهاء من تدريب ٤٩٩ مجندا في الشرطة الصومالية، وذلك في أكاديمية الشرطة الوطنية بجيبوتي. وكان التدريب جزءا من مشروع لبناء القدرات تكلف ١٠ ملايين دولار لمساعدة قوة الشرطة الصومالية، قام به المكتب السياسي ومولته اليابان. وشارك في التدريب مدربو شرطة من بعثة الاتحاد الأفريقي والصومال وجيبوتي. وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال أيضا معدات اتصال لدعم شبكة الاتصالات اللاسلكية التابعة للشرطة الصومالية.

٧٧ - ولتعزيز دور المرأة الصومالية في الأمن، كان ثمة ٨٣ امرأة بين مجندي قوة الشرطة الصومالية الذين تلقوا تدريباً في جيبوتي وقوامهم ٤٩٩ فرداً. وأسهم التدريب أيضاً في رفع الوعي بالمسائل المتعلقة بالمرأة في مجالي السلم والأمن.

٧٨ - وفي مقديشو، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تكاليف تشغيل مقر الشرطة، وشعبة التحقيقات الجنائية، وثمانية مراكز للشرطة بها. وفي شهر كانون الثاني/يناير، انتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دفع رواتب ٣٢٢ ٢ ضابطاً، ليسدد متأخرات الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسوف يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، من خلال تمويل ياباني، بدفع رواتب الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٠. وينسق المكتب السياسي مع الشركاء الرئيسيين بشأن آلية الدفع المناسبة، وضمان دفع الرواتب من شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠ وما بعده.

٧٩ - وفي شهر شباط/فبراير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للاتفاقية الثانية للشرطة الوطنية في "صوماليلاند"، التي أطلقت إشارة البدء للمرحلة الثانية من عملية إصلاح الشرطة. وفي "بونتلانند"، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في شهر

آذار/مارس حلقة عمل حول إصلاح الشرطة وحقوق الإنسان للمساعدة في الشروع في إجراء إصلاحات في الشرطة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٨٠ - بعد الانتهاء من التدريب على التخلص من المعدات المتفجرة في شهر كانون الثاني/يناير، تم نشر ٥٦ رجل شرطة تابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل التخلص من المعدات المتفجرة في مقديشو. ويقوم هؤلاء بتقييم المتفجرات من مخلفات الحرب والمخزون المكس في مراكز الشرطة في المناطق التي يمكن الوصول إليها بغية إزالة المتفجرات، والتخلص منها. واستمر تدريب مدربي الكلاب المتخصصة في الكشف عن المتفجرات، مع نشر أفرقة تدريب كلاب تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية لأول مرة من أجل تأمين مداخل مطار عدن - أدى الدولي.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٨١ - يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب للقضاة والمدعي العام وموظفي دعم المحكمة لتعزيز القدرات اللازمة للنظر في القضايا الجنائية الخطيرة وإصدار أحكام بشأنها، بما في ذلك قضايا القرصنة. وفي عام ٢٠١٠، أتم ٤٩ قاضيا وعضوا في النيابة من "صومالياند" و "بونتلاند" برنامجا تدريبيا مدته تسعة أشهر. وبدأ خمسة وثمانون قاضيا التدريب في منتصف شهر آذار/مارس. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدات مكتبية ونسخا من القوانين لمحكمة الجنايات، المكلفة بالنظر في قضايا القرصنة، في بوساسو في شهر آذار/مارس. وسيتم الانتهاء من تشييد مبنى محكمة الجنايات في هرجيسا ومكتب جديد للمدعي العام في بوراو بحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠١١.

٨٢ - وتفتقر سجون جنوب وسط الصومال إلى الحد الأدنى من المعايير المطلوبة بموجب قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (١٩٥٥). ويعاني ضباط السجون من نقص التدريب المناسب في مجالات حقوق الإنسان، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والمعايير الدولية المتعلقة بمعاملة المجرمين.

٨٣ - وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب أعضاء السلطة القضائية في مقديشو في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١. وقام بشراء معدات للمحاكم إلى جانب النصوص القانونية الأساسية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨٤ - رغم عدم توفر الظروف الملائمة للقيام بعمليات تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج شاملة في الصومال حتى الآن، سيكون الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال بعد تنشيطه بمثابة هيئة تنسيقية للجنة التنسيق والتعاون الأمني المشتركة، لا سيما فريقه العامل التقني المعني بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت الحكومة الاتحادية الانتقالية المكتب السياسي أنها تبحث عن حل لحوالي ٨٠ "هاربا" من حركة الشباب كانوا محتجزين لديها. وتتطلب مسألة الهاربين نهجا يقوم على الأدلة، فضلا عن إطار سليم للسياسات الحكومية. وستقوم فرقة عمل معنية بالهاربين أنشأها ممثلي الخاص بتنسيق الدعم الدولي المقدم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل وضع نهج مناسب لمسألة الهاربين، مع تلبية الاحتياجات الملحة لعبء القضايا المبلغ عنها حاليا.

واو - الأنشطة الإنسانية والإنعاشية والإنمائية

الأنشطة الإنسانية

٨٦ - رفعت الوكالات درجة استجابتها لموجة الجفاف الحالية. بيد أن التحديات التي تعترض الوصول إلى معظم المناطق المتضررة ووجود الأمم المتحدة المحدود فيها لا يزال يعرقل جهود الاستجابة، لا سيما في الجنوب، حيث يعيش ٨٠ في المائة من أكثر الناس احتياجا. وقد أجرت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري اموس، تقييما لتلك التحديات، خلال أول زيارة لها للصومال في شهر شباط/فبراير ٢٠١١. وأعربت عن قلقها من تأثير الجفاف والتزاع والحاجة إلى تأمين حماية أفضل للمدنيين.

٨٧ - وفي شهر كانون الثاني/يناير، خصص الصندوق الإنساني المشترك ٤,٥ ملايين دولار للجهود الطارئة لمواجهة الجفاف. وتم توفير ١٥ مليون دولار إضافية من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يجري صرفها حاليا. واعترافا منه بشدة الجفاف، خصص الصندوق الإنساني المشترك ٣٥ مليون دولار للغرض نفسه في شباط/فبراير.

٨٨ - وعلى صعيد البلد ككل، تم توزيع ٤٠٠ ١٥ طن متري من المواد الغذائية في الصومال، خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، استفاد منها ٨٤٠ ٠٠٠ شخص شهريا. وفي مقديشو، يتم توزيع ٨٥ ٠٠٠ وجبة يوميا على الأشخاص الضعفاء في ١٩ موقعا، بزيادة قدرها ٥ ٠٠٠ وجبة منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتقدم مراكز التغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية مساعدات إلى ٢٠ ٧٠٠

مستفيد شهريا في هذا البلد. ويقدم خمسة عشر مركزا لصحة الأم والطفل خدمات لأكثر من ٢٩٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا والمتضررين من الجفاف. كما تم توزيع ٨ ٠٠٠ حقيبة تحمل سلعا غير غذائية خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، في مناطق شتى من بينها بيليت حاو، ونصبت ١ ٢٠٠ خيمة للنازحين الجدد. ويستفيد أكثر من ٤٨٣ ٠٠٠ من المقيمين والمشردين داخليا من معالجة ٢٧٥ مصدرا من مصادر المياه بالكولر. وفي شايبيل السفلى، يوفر ١٧ مركزا من مراكز صحة الأم والطفل وأكثر من ٢٠ مركزا صحيا فرعيا تقع في ثماني مناطق، الخدمات الصحية الخاصة بالأم والطفل لأكثر من ١٢٠ ٠٠٠ من المزارعين - الرعاة الذين تضرروا من الجفاف والمشردين داخليا.

٨٩ - وقد استفاد ٤٢١ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة و ٢٨٨ ٠٠٠ امرأة في "صوماليلاند"، وما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ طفل و ٩٨ ٣٠٠ امرأة في "بونتلاندا" من أيام صحة الطفل. وفي "صوماليلاند"، تم نشر أفرقة للاستجابة السريعة وإصلاح تسعة آبار أو ينابيع، استفاد منها أكثر من ٥٧ ٠٠٠ شخص. ويجري حاليا إصلاح ١١ بئرا استراتيجية في المناطق المتضررة من الجفاف في "بونتلاندا"، ليستفيد منها أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص. ويستفيد أكثر من ٩١ ٠٠٠ شخص في مقاطعة وانلاوين بمنطقة شايبيل السفلى من توزيع أقراص تنقية المياه، والصابون وصفائح الماء. وتم توزيع لوازم تعليمية في "بونتلاندا" على أكثر من ٢٨ ٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية، حيث شكلت الفتيات ٤٠ في المائة من المستفيدين.

أنشطة الإنعاش والتنمية

٩٠ - يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي ولا مركزية تقديم الخدمات، مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، على تحسين تقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد من خلال هياكل لامركزية للحكم. وفي عام ٢٠١١، واصل البرنامج المشترك العمل في ١٦ منطقة داخل مقديشو وحولها؛ و ٦ مناطق في "صوماليلاند" و ٤ مناطق في "بونتلاندا".

٩١ - وفي "صوماليلاند" و "بونتلاندا"، تقوم الحكومات المحلية المشاركة بتنفيذ مشاريع من قبيل تركيب نظم المياه، وبناء المرافق الصحية، وبناء أسواق محلية، وإنشاء مراكز لتجميع القمامة، وإصلاح الطرق في المناطق الحضرية. وفي "بونتلاندا"، يمول صندوق بناء السلام مشروعين ينفذهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم إصلاح الشرطة والأمن العام، والاضطلاع بأنشطة تهدف إلى نزع فتيل التوترات وإعادة توطين المشردين داخليا.

٩٢ - وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة مشتركة بين الوكالات تهدف إلى إيجاد فرص مستدامة لكسب الرزق. وتعتزم الوكالات بناء سلخانات في منطقة توغدير، في "صوماليلاند"، وشرعت في عقد دورات تدريبية في مجال تجهيز العسل وإنتاج الأعلاف في منطقتي سول وسناج.

زاي - الشؤون الجنسانية

٩٣ - في منتصف شهر آذار/مارس، استضاف المكتب السياسي أول زيارة يقوم بها لنيروبي الوزير الجديد المعني بالشؤون الجنسانية في الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتمت مناقشة عدد من المجالات التي يمكن تقديم الدعم فيها لوزارة الشؤون الجنسانية، بما في ذلك إشراك مزيد من النساء في جهود إقرار السلام والوساطة، وفي أنشطة التوعية والمصالحة، وفي مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالتراعات، والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وفي المشاورات الجارية لمراجعة الدستور.

٩٤ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير، أجرى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مناقشات مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في هرجيسا، "صوماليلاند"، بشأن السياسة الجنسانية الوطنية. وفي الفترة من ٥ إلى ١٠ آذار/مارس، عقد معهد السياسات الجنسانية والإنمائية، ومقره هرجيسا، ثلاث حلقات عمل بشأن نشر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع المكتب السياسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استهدفت المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد البحوث ووسائل الإعلام. وسوف تسهم توصيات ١٣٣ مشاركا حضروا حلقات العمل هذه في وضع إطار للتنفيذ في "صوماليلاند".

خامسا - تعبئة الموارد

٩٥ - وافق الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. وسيقدم كجزء من الاتفاق ٦٥,٩ مليون يورو إضافية للاتحاد الأفريقي، وبذلك يصل مجموع المبالغ المخصصة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ٢٠٨ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٧. ووافق الاتحاد الأوروبي على زيادة بدل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مستويات بدلات الأمم المتحدة وأن يواصل تغطية تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية.

٩٦ - وقد حصل الصندوق الاستثماري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى الآن على ما يقرب من ٣٨,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وحصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية وعلى ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الدانمرك للأغراض العسكرية (غير الفتاكة) وحصل كذلك على ٣,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المملكة المتحدة للأغراض العسكرية والطبية. وقد أكدت المملكة المتحدة عزمها تقديم تبرع إضافي قيمته ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بدون محاذير.

٩٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية على تبرع ثان قيمته ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من اليابان في إطار دعمها المتواصل لقوة الشرطة الصومالية. ومن مجموع المبلغ، وقدره ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لدى الصندوق مبلغ غير مربوط قدره ٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد تعهدت المملكة العربية السعودية بتبرع قدره ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٩٨ - وقد تلقى الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، منذ تأسيسه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تبرعات بلغ مجموعها ٦,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويمول الصندوق حالياً ١٢ مشروعاً يبلغ مجموع كلفتها ٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد شاركت الإمارات العربية المتحدة في استضافة اجتماع لجمع تبرعات لدعم الصندوق في ١٩ نيسان/أبريل، على هامش المؤتمر الدولي المعني بالقرصنة الذي عقد يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل في دبي.

سادساً - الملاحظات/التوصيات

٩٩ - أرحب بجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية في مساعيها العسكرية لتوسيع المنطقة التي تسيطر عليها في مقديشو من أجل تعزيز أمن سكانها. وقد فتحت الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفاؤها جبهات جديدة في جنوب وسط الصومال وسيطروا على المدن الرئيسية. وفي هذا الصدد، أشيد بحكومي بروندي وأوغندا لاستمرار تضحياتهما والتزامهما نحو الصومال. كما أعرب مجدداً عن تعازي لأسر الضحايا، بمن فيهم أقرباء الجنود الذين جادوا بأرواحهم من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال. والآن وقد بدأت الخطى تثبت على مسار الأمن، يجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تحقق نتائج على مسارات السياسة والتنمية، بدعم من شركائها، لتوطيد المكاسب التي تحققت بصعوبة والحفاظ عليها.

١٠٠ - ولقد وقع الكثير من المدنيين ضحايا في تبادل إطلاق النار، لأن معظم القتال يجري في المراكز الحضرية. وإني أدعو جميع الأطراف أن تكفل حمايتها للمدنيين، واحترامها للمبادئ الإنسانية، وأن تسمح بإيصال المساعدات لمن يحتاجها دون أي قيود. وأدين استخدام حركة "الشباب" المتعمد للمدنيين كدروع بشرية وشنّها الهجمات من مناطق مأهولة بالسكان. وأرحب بالخطوات التي تتخذها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتقليل وقوع ضحايا من المدنيين أثناء القتال. وينبغي أن توفر للبعثة جميع الموارد الضرورية لتعزيز قدراتها في هذا الصدد.

١٠١ - ويؤدي اختلاف المؤسسات الاتحادية الانتقالية فيما بينها الآن حول تمديد الفترة الانتقالية إلى صرف الانتباه عن الضرورة الملحة للمهام المتعددة التي تواجهها. فهناك احتياجات فورية يجب تلبيتها: توفير الخدمات الأساسية، والإنعاش وإعادة الإعمار والمعونة الإنسانية. ومن الضروري أيضا اتخاذ إجراءات فورية من أجل تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في المناطق المستردة من جماعة "الشباب"، مثل تعزيز قدرات الشرطة وإنشاء خدمات إدارية أساسية. فشعب الصومال، ولا سيما آلاف المشردين داخليا، يستحقون أن يشهدوا تحسنا في أوضاع حياتهم.

١٠٢ - وثمة مجال ثان له أهمية حيوية مماثلة ويتطلب قيادة فعالة في الصومال، ألا وهو إنجاز المهام الانتقالية ذات الأولوية. على رأس هذه المهام عملية وضع الدستور، التي تيسر المصالحة والحوار الوطنيين. فيجب على المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تعمل معا لإنجاز عملية تعزيز المصالحة الوطنية، وتكون موثوقة وتوافقية وتحظى بتأييد أغلبية الصوماليين. ويتضمن ذلك إشراك مزيد من الصوماليين على المستويات الإقليمية والمحلية والشعبية. ويجب إفساح المجال لكل من يرغب في الانضمام إلى هذه العملية، بما في ذلك جماعات المعارضة المسلحة المستعدة لبند العنف.

١٠٣ - ويساورني القلق إزاء الجفاف المتزايد في الصومال. وترداد الأوضاع سوءا بالأعمال العدائية الجارية هناك. وفي أحيان كثيرة لا يجد الناس خيارا سوى الفرار من بيوتهم وقراهم، أو مواجهة المجاعة والموت. ويسعى النداء الإنساني للصومال لهذا العام إلى الحصول على ٥٢٩ مليون دولار لسد الحاجات الملحة. غير أنه لم يتم، حتى نيسان/أبريل ٢٠١١، سوى تمويل ربعها فقط.

١٠٤ - ولقد أصبحت الحاجة إلى التعجيل بنشر قوات إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، حسب تفويض مجلس الأمن، ملحة أكثر من أي وقت مضى. ومن شأن تقوية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تساعد الحكومة الاتحادية الانتقالية في إدخال المزيد

من الأراضي تحت سيطرتها والمحافظة عليها والبدء في تقديم الخدمات لشعب الصومال. وأرحب بقرار الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي رفع بدلات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مستويات بدلات الأمم المتحدة. بيد أن القلق يساورني من أن تستمر ثغرات الموارد في إحداث تأثير سلبي على فعالية البعثة مما قد يثبط عزيمة الدول المساهمة في هذه القوات. وأعيد تكرار الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قرارها ١٩٦٤ (٢٠١٠) للدول الأعضاء كي تساهم بسخاء وعلى الفور في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدون محاذير، أو تقدم تبرعات مباشرة ثنائية لدعمها. وأشكر الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي استجابت بالفعل لهذه الدعوة.

١٠٥ - ولقد أصدرتُ تعليمات إلى ممثلي الخاص بالتركيز على المزيد من التطوير لمؤسسات قطاع الأمن الصومالية. ذلك أنها عنصر رئيسي لترسيخ المكاسب المحرزة حتى الآن. وعلى المدى القصير، يجب تحسين هياكل القيادة والسيطرة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٠٦ - ويعد تقوية القطاع الأمني وسيادة القانون في الصومال أمرا ضروريا أيضا لإنجاز الخطوات الأولى في مكافحة القرصنة. ولقد دعوتُ دوما إلى اتباع نهج متكامل لمكافحة القرصنة يسعى إلى الردع وتحقيق الأمن وسيادة القانون، كما يسعى في الوقت نفسه إلى التطوير.

١٠٧ - ومن الصعب هزيمة متمردين يجري تزويدهم بصورة مستمرة بالسلاح والذخيرة والبضائع من خارج الصومال، انتهاكا لحظر توريد الأسلحة. وأنا أشجع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من التدابير لقطع خطوط إمداد حركة "الشباب". وقد تقدم الاتحاد الأفريقي بمقترحات في هذا الصدد، بما فيها خيار اعتراض طريق السفن التي تزود حركة "الشباب" من ميناء كيسمايو.

١٠٨ - ويسرني أن الإطار الاستراتيجي المتكامل قد أنجز وأن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال قد عزز تعاونه مع الفريق القطري في مجالات مواضيعية محددة. ويبقى هدفي متمثلا في تحقيق التكامل الهيكلي الكلي لجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في الصومال في أقرب وقت ممكن. وأنوي تقديم مقترحات إضافية بشأن هذا التكامل إلى مجلس الأمن في الأشهر القادمة.

١٠٩ - وتحتاج الصومال بشكل عاجل إلى مزيد من المساعدة من شركائها الدوليين. فهي تواجه مستويات من العنف وظروفا مناخية ضارة وافتقارا إلى الأمن على نحو كفيل بزعزعة حتى البلدان المستقرة. وقد حققت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية بعض التقدم، ولكنهما بحاجة إلى المزيد من الدعم. وعلى المجتمع الدولي أن يحافظ على تعهداته في هذا الشأن. وتحتاج الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مساعدة عاجلة من أجل

تحقيق الاستقرار في مقديشو وإنعاشها وإعادة إعمارها. فإذا دعمنا المكاسب العسكرية، وقدمنا الإغاثة الإنسانية وحققنا التقدم السياسي، سنتمكن من وضع الصومال على مسار زيادة الاستقرار والسلام. أما إذا فشلنا، فإننا نجازف بتعاظم الأزمة الإنسانية، وتدهور الحالة الأمنية، وبتهديد أكبر للسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

١١٠ - وأخيرا، أعرب عن تقديري العميق لمثلي الخاص لتفانيه والتزامه بدفع قضية السلام والمصالحة الوطنية قدما في الصومال. كما أشيد بالرجال والنساء الذين يخدمون الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة ويعملون في ظل ظروف صعبة.

